الفريق الوطني للتواصل الخارجي
National Team For Foreign Outreach

الكارثة الإنسانية في اليمن...
وصمة عار على جبين الإنسانية

ستة أعوام
(26 مارس 2015م – 26 مارس 2021م)

www.ntfo.org.ye
00967-773433737
NTFOYemen@y.net.ye
NTFO.Yemen@gmail.com

توطئة سياسية

1. مع دخول العام السابع لاستمرار دول تحالف الحرب على اليمن بقيادة أمريكا والسعودية والامارات وبمشاركة عدد من الدول العربية والغربية وفي مقدمتها بريطانيا والتي أودت بحياة الالاف من المدنيين معظمهم من الاطفال والنساء ، بحسب تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية المحايدة التي وثقت تلك الجرائم والتي تتم بتعمد وبأسلوب ممنهج لاستهداف المدنيين والمنشآت المدنية في المدن والقرى ، وأصبحت تلك الجرائم عاراً في جبين الإنسانية لفظاعتها الجسيمة غير المعتادة في تاريخ الحروب ؛ مثل استهداف باصات اطفال المدارس وصالات العزاء وقاعات أعراس النساء والرجال فضلاً عن المساجد والمدارس والمنازل والأماكن التاريخية وغير ذلك، إلى جانب ذلك حصار شعب بأكمله براً وجواً وبحراً بمخالفة لكل قواعد واحكام الاعراف والقوانين والاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة .

2. كل ذلك يتم بالتوازي مع الدعم المباشر والجلي للجماعات الإرهابية في اليمن الذي تمكنت حكومة صنعاء من طردهم (سواء القاعدة أو داعش) من جميع المحافظات التي تقع تحت سيطرتها (يقطنها 80% من عدد سكان اليمن البالغ عددهم 30 مليون).

3. وبدلاً من أن تدعم الدول المشاركة في الحرب على اليمن جهود حكومة صنعاء في حربها ضد الجماعات الإرهابية التي توغلت في ربوع اليمن السعيد منذ عقود، وكانت التقارير الاستخباراتية الغربية تؤكد تحول اليمن الى حاضنه للإرهاب في شبة الجزيرة العربية، لكن بتضحيات الشرفاء من ابطال الجيش واللجان الشعبية وأبناء القبائل تم دحر تلك الجماعات تماماً.

4. واكب ذلك قيام دول تحالف الحرب على اليمن بدعم مباشر بالمال والسلاح وبمختلف انواع الأسلحة البرية والجوية الجماعات الارهابية ،أثناء معركة التطهير وظهر ذلك جلياً في محافظتي الجوف والبيضاء وكر تلك الجماعات قبل التطهير ، وقد كشف ذلك الكثير من التقارير الاستخباراتية والإعلامية المحايدة أخرها ما ورد في تقرير (BBC) من تسجيلات موثقة لمعسكرات الجماعات الارهابية ورياتها ترفرف في مواقعها وهي تقاتل جنباً الى جنب مع مرتزقة دول تحالف الحرب وتتلقى السلاح والمال والدعم الجوي المباشر في عدد من المواقع اثناء معركة التطهير ،، واستمرار ذلك الدعم في مواقعهم الجديدة التي تمركزوا فيها بمحافظتي شبوة وحضرموت شرق اليمن حيث مازالتا تحت سيطرة دول تحالف الحرب على اليمن، وكل ذلك رغم ادعاء تلك الدول تصدرها لمحاربة الإرهاب في المنطقة في الوقت الذي تقاتل واذنابها وبكل وحشية ووقاحه في معسكر واحد مع تلك الجماعات التي قتلت ومثلت بالمدنيين والأسرى في مختلف المناطق.

5. ومؤخرا انكشف اكثر المشاركة الفعلية لعدد من الدول التي تدعى براءتها من دماء اليمنيين التي سالت، وما آخر التقارير الموثقة بما لا يدع مجالاً للشك للمشاركة العملية ميدانياً للاستخبارات البريطانية إلا حلقة من حلقات التآمر والمشاركة في الجرائم بحق اليمن ارضاً وانساناً.

6. وكل ذلك رغم الاصوات المتزايدة للمجتمع الدولي بضرورة وقف الحرب الظالمة والاجرامية بحق اليمن، وان لا أفق مطلقاً لأي انتصارات رغم كل انواع الاسلحة المحرمة دولياً المستخدمة ضد الشعب اليمني.

7. ولطالما تقدمت حكومة صنعاء بمبادرات سلام حقيقية عادله تحفظ لكل الأطراف هواجسها التي تدعيها وتواكب تلك المبادرات اعلان رئاسي بوقف اطلاق النار من جانب واحد حاملة الكثير من التنازلات رغم الفشل العسكري الذي صاحب هذه الحرب الا من الجرائم والانتهاكات الإنسانية ومع ذلك ترفض كل تلك المبادرات وتقابل بمزيد من التصعيد العسكري أو تقديم مقترحات أقل ما يمكن تسميتها استسلاميه لتحقيق ما عجزت تلك الدول بتحقيقه بالسلاح متضمنة بقاء اليمن بلا سيادة ولا استقلال ،، تابع رخيص غير مسموح له بالتنمية الاقتصادية ولا البناء الحقيقي للدولة بمختلف اركانها العسكرية والأمنية والزراعية والديمقراطية وغير ذلك ، مقترحات تسلم قرار اليمن لمن يقطنون في فنادق الرياض ويتعاشون من اموال العمالة والارتزاق ، هدفهم الوحيد محاربة بناء اليمن الجمهوري القوي الديمقراطي وإبقائه ضعيفاً بدون قرار ولا سيادة ولا مكانة ولا تنمية ،،، خدمة لأجندة الخارج الجار قبل البعيد الذي يرى في اليمن القوي الديمقراطي تهديداً له ، وهذا ما لن يرضاه الشعب اليمني العزيز الذي قدم الآلاف من الشهداء والتضحيات في معركة كرامة الوطن وعزة شعبة، مناضلا لتحقيق الاستقرار والتنمية والعلاقات الودية والاحترام المتبادل مع جميع الدول.

8. وآن الأوان بعد ست سنوات للأصوات الحرة الشريفة في العالم كله أن تغادر الصمت المخزي والمعيب انسانياً تجاه هذه الحرب الظالمة التي صمت المجتمع الدولي تجاهها مقابل المال السعودي والإماراتي المدنس والذي سيكون عاراً لتلك الحكومات يلاحقها عبر التاريخ.. والنصر للأحرار الشرفاء.

الوضع الاقتصادي

9. منذ بداية العمليات العسكرية لدول تحالف الحرب على اليمن في 26 مارس 2015م والقيود التعسفية المفروضة من تلك الدول، كان القطاع الاقتصادي في صدارة الأهداف المباشرة والمتعمدة لغارات طيران دول التحالف، ونجم عن ذلك الاستهداف تدهوراً كبيراً في الوضع الاقتصادي الأمر الذي انعكس على معيشة وحياة المواطنين، وارتفعت نسبة معاناة المواطنين بشكل كبير.

10. قيام دول تحالف الحرب باحتلال عدد من المحافظات في جنوب الوطن وجزء من المحافظات الشمالية (مأرب) وقامت بالسيطرة على أهم القطاعات الحيوية كالنفط والغاز والموانئ البحرية والجوية والبرية، وإدارتها، كما عمدت على ممارسة سياسات ممنهجة تخدم مصالحها من خلال تدمير الاقتصاد الوطني الذي أثر وبشكل كبير على حياة ملايين المواطنين حياة المواطنين.

11. ألحقت دول تحالف الحرب على اليمن أضرار واسعة بقدرات اليمن الإنتاجية، رغم نداءات المنظمات الحقوقية التي نادت وحثت الأمم المتحدة بضرورة تحييد الاقتصاد في اليمن وتجنب استخدامه كوسيلة من وسائل الحرب، لما لذلك من تأثير على حياة ملايين المدنيين، ووفقاً لقواعد وأحكام القانون الدولي الذي أكد بأن استهداف الاقتصاد كوسيلة حرب يعد جريمة حرب.

12. تراجع الانتاج لكافة القطاعات والانشطة الاقتصادية وحققت معدلات نمو سالبة خلال ست سنوات منذ مارس 2015م وحتى مارس 2021م وتعرض الاقتصاد الوطني لخسائر كبيرة، وانخفضت مؤشرات النمو الاقتصادي إلى أدنى مستوى لها، بسبب الإجراءات والقيود التعسفية التي اتخذتها وفرضتها دول تحالف الحرب على اليمن ومن أبرز تلك الإجراءات والقيود ما يلي:

- الاستهداف الممنهج والمباشر للبنى التحتية ومؤسسات الدولة وتدمير المنشآت التجارية والصناعية والزراعية والسمكية والحيوانية وغيرها من المنشآت العامة والخاصة.
- السيطرة على البنك المركزي بعد نقله من مركزه الرئيسي بالعاصمة صنعاء إلى محافظة عدن وإيقاف صرف الرواتب.
- حصار بري وبحري وجوي للنشاط الاقتصادي ووضع القيود التعسفية على استيراد مادة الغاز والمشتقات النفطية والمواد الغذائية والدوائية.
- استهداف رأس المال الوطني والاستيلاء على الموارد المالية واستنزافها.
- إحداث تضخم في العرض النقدي من خلال طباعة مليارات من الأوراق النقدية غير القانونية وانتهاج سياسات مالية ونقدية تهدف إلى اضعاف العملة الوطنية.
- استهداف ومحاربة الصيادين اليمنيين على الشريط الساحلي من ميدي إلى نشطون وقتل المئات منهم وإغراق قوارب الصيد والعبث بالمصائد الموجودة في المياه الإقليمية اليمنية باستخدام وسائل محرمة دوليا بالإضافة إلى تعمد تلويث البيئة البحرية.

صورة لإحصائية المنشآت الإقتصادية

اولاً: استهداف المنشآت الصناعية والإنتاجية

13. تعرضت المنشآت الاقتصادية والانتاجية لخسائر كبيرة خلال ست سنوات من حرب دول التحالف على اليمن من خلال الاستهداف المباشر عبر شن المئات من الغارات الجوية والبحرية على مختلف المنشآت الصناعية والإنتاجية وغير المباشر بفرض الحصار والقيود التعسفية، ما أدى ذلك إلى تراجع كبير في الإنتاج، وتغطية السوق المحلية وتوقف جزء كبير منها عن العمل بهدف تجويع وقتل الشعب اليمني، ونشير هنا إلى التدمير الممنهج الذي طال تلك المنشآت وذلك على النحو الآتي:

- تدمير وتضرر (15) مطار، و(16) ميناء، و(307) محطة ومولد كهرباء، إضافة إلى (551) شبكة ومحطة اتصال، و (2,288) خزان وشبكة مياه، و(1,978) منشأة حكومية، و (4,764) طريق وجسر.
- تدمير وتضرر (395) مصنع، و(292) ناقلة وقود، و(11,387) منشأة تجارية، و(416) مزارع دجاج ومواشي، إضافة إلى (7,495) وسائل نقل، و (464) قوارب صيد، و(904) مخزن أغذية، (394) محطة وقود، و(680) سوق، و(815) شاحنة غذاء. مع سقوط مئات القتلى والجرحى.

- تدمير وتضرر أكثر من 150 شركة استثمارية، إضافة إلى توقف مئات الشركات التجارية عن أداء أنشطتها وبرامجها الاقتصادية والاستثمارية.

14. تقديرات خسائر القطاعات الإنتاجية والاقتصادية خلال 6 سنوات من الحرب على اليمن
    - 10 مليارات و600 مليون دولار خسائر قطاع الكهرباء
    - 45 مليار و483 مليون دولار خسائر قطاع النفط والغاز
    - 111 مليار و279 مليون و270 ألف دولار خسائر قطاع الزراعة
    - 10 مليار دولار خسائر القطاع السمكي
    - 7 مليارات دولار خسائر قطاعات النقل (القطاع البحري والجوي والبري)
    - 5 مليارات و452 مليون و572 دولار خسائر قطاع الاتصالات والبريد
    - 383 مليار و646 مليون و369 ألف دولار. خسائر قطاعي المياه والبيئة
    - 5 مليارات دولار خسائر القطاع السياحي
    - 5 مليارات و277 مليون دولار خسائر قطاع الطيران المدني والأرصاد
    - 207 مليون و346 ألف دولار خسائر الهيئة العامة لتنظيم شؤون النقل البري
    - 3.3 مليار دولار خسائر قطاع الطرق والاشغال العامة

15. تكبّد القطاع الخاص في اليمن خسائر فادحة خلال سنوات الحرب على اليمن، قدرت حسب تقرير حكومي ما بين 25 و27 مليار دولار، حيث تركزت الخسائر في قطاع تجارة الجملة، والمطاعم، والفنادق، وكان لها النصيب الأكبر من تلك الخسائر، وبنسبة تصل إلى نحو 18%، يليه قطاع النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 16%، ثم قطاع البناء والتشييد 11.5%، والتمويل والتأمين والعقارات بحوالي 9.6%، والزراعة والصيد 9%، ثم الصناعة التحويلية 8%.

16. تعمدت دول تحالف الحرب على اليمن بقيادة أمريكا والسعودية والإمارات ومن معهم من الجماعات المسلحة الموالية لها، إلى تحويل بعض المناطق الصناعية إلى ساحة مواجهات كمحافظة الحديدة التي استهدفت منشآتها الصناعية والتجارية والإنتاجية من قبل دول التحالف ومرتزقتها، ما أدى ذلك إلى أن أكثر من 27 ألف عامل وعاملة فقدوا وخسروا أعمالهم، من خلال تسريحهم بعد تدمير وتضرر المشاريع الاستثمارية. ما آثر ذلك وبشكل مباشر على حياة آلاف الأسر المعتمدة على عوائلهم الذين سرحوا من أعمالهم، بالإضافة إلى الدمار الهائل الذي طال البنى التحتية والاقتصادية والتجارية في مختلف محافظات الجمهورية، حتى وصل الشعب اليمني في التصنيف المرحلي إلى المرحلة الخامسة مرحلة المجاعة، وهو ما يؤكد على أن اليمن تعاني من كارثة إنسانية شديدة.

ثانياً: نقل ادارة البنك المركزي وتجميد حركة العملات وايقاف صرف الرواتب

17. يأتي قرار نقل إدارة البنك المركزي وتعطيل وظائفه في العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن في سبتمبر 2016 والتي تم احتلالها من قبل السعودية والامارات، في إطار سلسة الجرائم الاقتصادية التي استهدفت الاقتصاد الوطني والاستقرار النقدي والمعيشي، ومخالفة للدستور اليمني وقانون انشاء البنك اليمني المركزي، وتوجيه مهامه بما لا يخدم مصالح الشعب اليمني، ووقف صرف مرتبات موظفي الدولة (مدنيين وعسكريين ومتقاعدين) بالرغم من استحواذ دول تحالف الحرب على (90%) من موارد الجمهورية اليمنية.

18. منذ نقل البنك المركزي من العاصمة صنعاء إلى محافظة عدن في أغسطس 2016م ، توقف صرف رواتب اكثر من مليون ومائتين وخمسون الف موظف منذ سبتمبر 2016 م وحتى الآن ، وأصبحت قضية الرواتب منذ ذلك الوقت تخضع لحسابات سياسية دولية وحزبية ومناطقية، في وقت ساءت فيه اوضاع الموظفين الحكوميين تدهوراً أدت إلى كارثة إنسانية ، كما هددت المؤسسات الحكومية بالتوقف التام في تقديم خدماتها الأساسية فيما أدى ذلك إلى شلل لدى معظم المواطنين في حركة حياتهم، في حين تواصل ما يسمى بحكومة هادي بالاستئثار بعائدات النفط والغاز ورفضها تحمل مسؤولية دفع رواتب الموظفين.

19. كان البنك المركزي في صنعاء خلال إدارة اللجنة الثورية العليا يقوم بصرف المرتبات (لجميع موظفي الدولة في القطاعين المدني والعسكري في جميع محافظات الجمهورية) والاحتياجات الضرورية، وبعد نقل إدارة البنك المركزي في سبتمبر 2016م إلى محافظة عدن عجزت حكومة الانقاذ عن صرفها بسبب قلة الإيرادات المحلية التي لا تغطي سوى 8.5% من الرواتب وفق موازنة 2014م.

20. الأثار الاقتصادية التي ترتبت على قرار نقل إدارة عمليات البنك المركزي من العاصمة اليمنية صنعاء إلى محافظة عدن في سبتمبر 2016م:

- توقف صرف المرتبات لما يقارب مليون و250 ألف من موظفي الخدمة العامة.
- تضارب في ثقة المجتمع ليس اليمني بل والدولي حول تبعات القرار وأضراره الاجتماعية خصوصاً مع فشل هادي وحكومة الرياض في إيجاد الاستقرار في عدن.
- التأثير المباشر وبشكل سلبي على الشركات والمؤسسات والتجار ورجال الأعمال حيث وأن استيراد السلع عبر محافظات عدن أفقد أغلب أصحاب المؤسسات والشركات الثقة في التعامل.
- اختفاء السيولة بنسبة كبيرة أثر بشكل كبير على النظام المصرفي في العديد من المحافظات.
- انخفاض القوة الشرائية مقابل العملات الأخرى.
- ارتفعت أسعار جميع السلع بشكل كبير لدرجة أن معظم أفراد المجتمع لا يقوى على توفير الاحتياجات والمستلزمات الضرورية وبالتالي فقد زادت معدلات الفقر، واختفاء العديد من السلع وارتفاع أسعار سلع أخرى بشكل كبير.
- زادت معدلات البطالة بسبب توقف العديد من الشركات والمؤسسات والمصانع
- تعمد البنك المركزي في عدن إيقاف المخصصات الدورية للبنوك في صنعاء والمحافظات الواقعة تحت إدارة المجلس السياسي الأعلى والتي يعمل فيها ما نسبته85% من القطاع المصرفي اليمني باعتبارها سوق استهلاكية وتجارية لمعظم التعاملات المالية والحوالات النقدية المحلية والخارجية من السيولة النقدية التي كانت تصرف للبنوك لمواجهة النفقات الإدارية والفوائد النقدية الخاصة بالمودعين، مما وضع البنوك اليمنية في أزمة ولم تستطع دفع فوائد المودعين.
- فرض البنك المركزي في عدن قيود على شيكات التحويلات المالية المحلية والخارجية بهدف السيطرة عليها كشبكة ويسترن يونيون، موني جرام، شفت، وشيكات أخرى، بسبب عدم حصولها على تراخيص عمل منه، والتي يستفيد منها 27% من السكان من تحويلات المغتربين.

21. وعملاً في تنفيذ اتفاق السويد، أصدر مجلس الوزراء في صنعاء قراراً بتنفيذ مبادرة المجلس السياسي الأعلى الاقتصادية بشأن فتح حساب خاص في فرع البنك المركزي اليمني بمحافظة الحديدة، تورد إليه إيرادات موانئ الحديدة والصليف ورأس عيسى، لصرف مرتبات جميع موظفي الدولة، حسب تفاهمات ستوكهولم للجانب الاقتصادي.

22. دعت الحكومة اليمنية في صنعاء الأمم المتحدة إلى الجدية في القيام بواجبها وإلزام السعودية والإمارات ومرتزقتهم لتنفيذ وتسديد التزاماتهم من خلال توريد مبلغ العجز بين إجمالي تكلفة الرواتب والرصيد المُجمّع في حساب المرتبات، الا أنهم لم ينفذوا الالتزامات واستمروا في نهب الإيرادات من النفط والغاز وايرادات الموانئ.

ثالثاً: حصار بري وبحري وجوي للنشاط الاقتصادي

23. الحصار البري والبحري والجوي الشامل والقيود التعسفية على اليمن بشكل عام منذ ست سنوات والاستمرار في احتجاز ومنع دخول تلك المواد وغيرها من المواد والسلع الضرورية اللازمة لمتطلبات الحياة المعيشية للشعب اليمني. والتي فرضتها دول تحالف الحرب على اليمن والتي أوجدت صعوبات ومعوقات ومشاكل وخسائر كبيرة أمام الشركات الملاحية الدولية عند دخولها إلى الموانئ اليمنية وبشكل عرض ويعرض الشركات الملاحية والمستوردين لخسائر كبيرة جداً بسبب دفع غرامات الانتظار وعدم تفريغ الشحنات في الموانئ اليمنية في الموعد المحدد ، أدى إلى إحجام شركات الملاحة الدولية من شحن البضائع إلى الموانئ اليمنية من جهة ساهم في ارتفاع تكاليف الشحنات المستوردة من الغذاء والدواء وتشكيل أزمات خانقة في الوقود وتضييق الخناق على المواطنين وزيادة معاناتهم وكذا عمل أزمة خانقة في تشغيل المستشفيات والمصانع وحركة النقل.

24. أدى الحصار الشامل إلى قيام التجار بشحن البضائع أولا إلى موانئ الدول المجاورة وبخاصة دبي ومن ثم شحنها من دبي براً إلى اليمن وإدخالها عبر المنافذ البرية اليمنية وبخاصة منفذ الوديعة البري ومنها يتم نقلها براً عبر خطوط نقل برية تشهد مواجهات قتالية عنيفة وبشكل يجعلها عرضة لمخاطر كبيرة بل أن بعض هذه الشحنات تعرضت لضربات جوية من قبل دول تحالف الحرب على اليمن والبعض الآخر يتعرض لعمليات التقطع والابتزاز خاصة في المناطق التي تسيطر عليها دول تحالف الحرب ومرتزقتهم، ودفع أموال إضافية من أجل السماح بإدخالها من منفذ الوديعة إلى مارب ومنها إلى أمانة العاصمة صنعاء ، والمحافظات الأخرى هذا بالإضافة إلى الارتفاع الكبير في تكاليف النقل التي تضاعفت مرتين مما ساهم ويساهم في ارتفاع أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية بشكل كبير جداً مما يزيد من معاناة المواطنين و استنفاذ كل مدخراتهم التي جمعوها خلال السنوات الماضية.

25. حصار دول تحالف الحرب لميناء الحديدة تسبب في ارتفاع أجور النقل والمواصلات، حيث شهدت جميع المحافظات اليمنية أزمة خانقة غير مسبوقة في امدادات الوقود مع استمرار احتجاز دول تحالف الحرب على اليمن بقيادة أمريكا والسعودية والامارات للسفن النفطية ومنعها من الدخول إلى ميناء الحديدة، مما فاقم الوضع الإنساني وضاعف في ارتفاع غرامات التأخير للسفن وناقلات النفط نتج عنه شلل تام وتوقف كامل للقطاعات الصحية والخدمية ووفقا لوزارة النفط والمعادن فإن فترة احتجاز تحالف الحرب على اليمن لسفن المشتقات النفطية تجاوزت 1500 يوم بأجمالي غرامات تجاوزت 29 مليون دولار.

26. وفي ظل الحصار أدت جائحة كورونا إلى تفاقم الوضع الاقتصادي إلى تدهور أكثر، خاصة وأن التحويلات المالية إلى اليمن قد انخفضت بنسبة 80 في المائة خلال الأشهر الأربعة الأولى من عام 2020 نتيجة فقدان الوظائف، وتوقف الأنشطة التجارية والصناعية المتبقية بنسبة 70 في المائة، الأمر الذي أدى إلى فقدان نحو 80 في المائة من العاملين في القطاع الخاص لوظائفهم، مع ارتفاع النسبة إلى 90 في المائة نتيجة للإجراءات المتخذة لمكافحة فيروس كورونا.

رابعا: الاستيلاء على الموارد المالية واستنزافها

27. عملت دول تحالف الحرب بقيادة أمريكا والسعودية والإمارات منذ بداية الحرب على اليمن ووقف الصادرات النفطية والغازية ومن ثم أدى إلى توقف إيرادات اليمن من العملات الأجنبية وانخفاض التحويلات المالية لليمن بالعملات الأجنبية من الخارج إلى جانب توقف عمليات البنك الدولي في اليمن والتي تقدر سنويا بحوالي مليار دولار واستنفاذ الاحتياطيات النقدية لدى البنك المركزي اليمني في العاصمة صنعاء ، كما تم إغلاق مكاتب المنظمات والسفارات والبعثات الأجنبية والقنصليات والملحقيات التجارية الدولية المعتمدة في اليمن وإيقاف مشاريعها التنموية العربية والأجنبية.

28. سيطرة دول تحالف الحرب على اليمن على قطاع النفط، ما حرم الدولة من 75 بالمائة من الموارد التي كانت ترفد الخزينة العامة بالعملات الصعبة، حيث أن إنتاج اليمن من النفط الخام في العام 2018م تجاوز الـ 18 مليون برميل وبما قيمته مليار دولار، في العام 2019م بلغ انتاج النفط الخام 29 مليوناً و692 ألف برميل بإجمالي مليارين و300 مليون دولار، وفي العام 2020م بلغ انتاج النفط الخام 31 مليوناً و620 ألف برميل بإجمالي مليارين و24 مليون دولار.

29. جميع موارد النفط والغاز تحت تصرف السعودية والامارات ومرتزقتهم وإجمالي قيمة النفط اليمني الخام الذي تم بيعه خلال الأعوام 2018م – 2020م وصل إلى خمس مليارات و620 ألف دولار، وهي مبالغ ضخمة كانت كافية لتغطية مرتبات موظفي الدولة، حيث تم توريد تلك المبالغ إلى البنك الأهلي في السعودية وتحت تصرفات تحالف الحرب الذي يستخدمها في حصار الشعب اليمني.

30. أن نهب ثروات اليمن من النفط والغاز من قبل دول تحالف الحرب لايزال قائما حتى كتابة هذا التقرير، وأن دول تحالف الحرب تمارس الابتزاز السياسي عبر احتجاز سفن المشتقات النفطية والحصار الشامل والاستهداف المباشر للقطاعات الاقتصادية والانتاجية، أدت إلى مضاعفة معاناة المواطنين.

31. حوّلت دول تحالف الحرب على اليمن جميع الواردات التجارية من الحديدة إلى ميناء عدن، كما تم تحويل منح أو قروض وإيرادات لفروع عدن أو مأرب تسلم في فرع البنك المركزي في عدن، وكذلك وديعة بمبلغ اثنين مليار دولار.

32. كما اظهرت الحكومة اليمنية في صنعاء ان إيرادات الرسوم الجمركية والضريبية لسفن المشتقات النفطية خلال شهر نوفمبر 2019م مبلغ (6,212,231,986 ريال يمني) تم إيداعها في الحساب الخاص بمبادرة المرتبات، ليصبح إجمالي الإيرادات المُوردة وحتى تاريخ 30-نوفمبر-2019م إلى حساب المرتبات في البنك المركزي اليمني بمحافظة الحديدة مبلغ وقدره (11,863,474,243 ريال يمني).

33. استمرت دول تحالف الحرب على اليمن في التضييق المالي والاقتصادي على الشعب اليمني وحرمانه من كل مصادر الدخل وذلك بنقل شركات الاتصالات من صنعاء إلى عدن واستنزاف مواردها في اعمال عسكرية ضد ابنا الشعب اليمني والحظر الشامل على دخول تجهيزات وأنظمة الاتصالات وتراسل منعت من دخول اليمن.

34. توقّفت مئات المنشآت الإنتاجية والصناعية بسبب منع دخول المواد الخام والوقود، ليفقد آلاف العمال مصادر عيشهم، وليرتفع معدل البطالة إلى 85%.

خامساً: طباعة العملة خارج السياسات المصرفية والاقتصادية واحداث تضخم مالي

35. إن أحد مسببات زيادة الدين الداخلي والخارجي هو قيام البنك المركزي بعدن بطباعة مليارات من الأوراق النقدية غير القانونية بدون غطاء مما سبب زيادة العرض النقدي وخلق تضخماً انعكس على ارتفاع مستويات الفقر وتدهور مستوى المعيشة، أن هذه الإجراءات التي اتخذها بنك عدن تعكس حالة من التخبط والفشل في إدارة السياسة المالية والنقدية وان قرار إصدار نقود جديدة لا يتطابق مع الاعتبارات المتعارف عليها.

36. إن التدهور في سعر العملة الوطنية يرجع إلى السياسات المصرفية الخاطئة التي اتبعها البنك المركزي بعدن منذ نقل إدارة البنك من صنعاء ولجوئه إلى طباعة أوراق نقدية جديدة وبمبلغ إجمالي وصل خلال ثلاث سنوات إلى تريليون و700 مليار ريال وهو ما يفوق أضعاف ما طبعه البنك المركزي بصنعاء منذ تأسيسه قبل 40 عاما، حيث لم يتعد العرض النقدي في 2015م مبلغ 850 مليار ريال.

37. استمرار انهيار سعر الريال اليمني مقابل الدولار في المناطق الجنوبية من اليمن والخاضعة لسيطرة الاحتلال السعودي الاماراتي، حيث وصل لما يقارب 900 ريال للدولار الواحد، ما أظهر تخبطاً في الإجراءات والفساد المالي والإداري على أوسع نطاق مما زاد من ارتفاع أسعار المواد الغذائية وخلق ازمة إنسانية كبيرة، بينما حافظت حكومة الانقاذ الوطني في صنعاء على سعر الصرف ب 612 ريال امام الدولار.

سادساً: استهداف الصيادين والقطاع السمكي

38. الخسائر في البنية التحتية للقطاع السمكي بلغت أكثر من 137 مليون دولار، فيما بلغ عدد القوارب المدمرة كلياً في سواحل محافظتي الحديدة وحجة 250 قاربًا بتكلفة إجمالية بلغت أكثر من اثنين مليون دولار.

39. الخسائر المترتبة على توقف تنفيذ المشاريع السمكية في البحر الأحمر ما يقارب اثنين مليار دولار، بينما بلغ إجمالي الخسائر بسبب الاصطياد الجائر غير المرخص تحت حماية سفن دول تحالف الحرب أكثر من ثلاث مليارات دولار.

40. إجمالي تقييم الضرر البيئي الناتج عن الحرب أكثر من اثنين مليون و500 ألف دولار، وخسائر الصناعات والخدمات المصاحبة للنشاط السمكي أكثر من 21 مليون دولار.

41. الخسائر في الرسوم والعائدات والتي بلغت أكثر من 120 مليون دولار في حين تضرر 40 ألف صياد نتيجة الحرب والحصار، وبلغ عدد من فقدوا أعمالهم من الموظفين في القطاع السمكي أكثر من 100 موظف رسمي ومتعاقد، وأكثر من 21 ألف شخص من الأيادي العاملة المساعدة.

42. تأثر 45 مصدّرا للأسماك والأحياء البحرية من الشركات والأفراد لنشاطهم خلال سنوات الحرب على اليمن والحصار، ولا توجد سوى شركة تصدير واحدة تعمل بشكل محدود".. كما توقف 50 مصنعاً ومعملاً نشاطهم نتيجة انخفاض الإنتاج السمكي

43. أكثر من مليوني مواطن في المدن والقرى الساحلية على امتداد الشريط الساحلي للبحر الأحمر تسببت دول تحالف الحرب على اليمن بأضرار مباشرة على مستواهم المعيشي.

إحصائية المنشآت الاقتصادية والزراعية التي استهدفها طيران التحالف بقيادة السعودية في مختلف المحافظات خلال خمس سنوات (منذ 26 مارس 2015م وحتى 26 مارس 2021م)		
المنشأة	حجم الأضرار ما بين تدمير كلي وأضرار كبيرة	ملاحظـــــات
خزان ومضخة مياه	2,228	تشمل الآبار ومضخات المياه وخزانات المياه ومشاريع الري وشبكات المياه
مصنع	395	تشمل المصانع بكافة أنواعها وكذلك وورش التصنيع.
حقل زراعي ومعدات زراعية	7,191	تشمل المزارع بكافة أنواعها وكذلك المشاتل الزراعية ومعدات زراعية
سوق	680	تشمل الأسواق الرسمية والشعبية والمجمعات التجارية
أغنام ومواشي ومزارع دجاج	416	تشمل الأغنام والأبقار والجمال والحمير وغيرها وكذلك مزارع الدجاج والفقاسات
منشأة تجارية	11,387	تشمل المحلات التجارية والسوبر
شاحنة غذاء	815	سيارات كبيرة تحمل المواد الغذائية كالحبوب والقمح وغيرها التي يستفيد منها المواطنين
مخزن أغذية	904	تشمل كافة الحبوب من القمح والدقيق والطحين وغير من المواد الغذائية
مطار	15	تشمل مدرجات هبوط واقلاع الطائرات، وصالات الانتظار، وأجهزة الملاحة الجوية، التابعة للمطارات، ومباني سكن العاملين
موانئ	16	تشمل الارصفة والادارات والمنشآت التابعة لها كالمخازن الخاصة بمنظمات دولية، وكذلك الرافعات
قوارب صيد	464	هي الادوات الخاصة بالصيادين كقوارب صغيرة وبسيطة وأداة الصيد والشبكات
محطة وقود	394	تشمل خزانات الوقوع والمضخات والمباني التابعة للمحطات
ناقلة وقود	292	تشمل شاحنات وقاطرات تحمل مشتقات النفط والغاز لتوزيعها على المحطات
منشآت سياحية	367	تشمل الاماكن والمناظر السياحية والمتاحف وغيرها
وسائل نقل	7,495	سيارات وباصات لنقل الركاب

الوضع الإنساني

الصحة:

44. لا تزال اليمن تمر بأسوأ كارثة إنسانية حول العالم، حيث يحتاج أكثر من 24 مليون شخص من السكان إلى شكل من أشكال المساعدة، ويواجه 20 مليون شخص منهم انعدام الأمن الغذائي ويحتاج 14 مليوناً إلى تدخل إنساني عاجل.

45. لازالت كثير من المواد الصحية والدوائية غير متوفرة في كثير من المراكز والمستشفيات الصحية، خاصة فيما يتعلق بمحاليل الغسيل الكلوي والامراض المزمنة، بالإضافة إلى أن هناك مستشفيات توقفت عن العمل بسبب عدم استطاعتها في توفير ابسط الادوية والمستلزمات الطبية خاصة وان ميناء الحديدة أصبح عاجز عن استقبال السفن والبواخر المحملة بالمواد الصحية والغذائية جراء القيود التعسفية التي فرضتها دول التحالف

46. فشل الاتفاق المتعلق بإنشاء جسر طبي لنقل المرضى من اليمن إلى خارجها لتلقي العلاج والذي يعد ملاذاً لآلاف المرضى في انقاذ حياتهم من الموت، وهذا الاتفاق الذي أبرم مع وزارة الصحة بصنعاء ومُنظمة الصّحة العالميّة وتحت إشراف مُنسقة الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة، ما يثب عدم جدية الامم المتحدة ومنظماتها في انقاذ حياة الشعب اليمني.

47. مضت ست سنوات من حرب وحصار دول التحالف على اليمن، نجم عنها تدهور المنظومة الصحية في ظل تواطؤ الأمم المتحدة ومنظماتها الإنسانية في التعامل الجاد مع الاستجابة الصحية التي تحتاج لها كافة المنشآت الصحية وفيما يلي نحدد أبرز المنظومة الصحية التي تدهورت في اليمن:

- استهدفت دول تحالف الحرب على اليمن كافة المنشآت الصحية وتدميرها بشكل كلي وجزئي إلى أكثر من 600 منشآه، ما أدى إلى حرمان ملايين المواطنين من الرعاية الصحية الأساسية، ولم تكتفِ من حرمان المواطنين من الرعاية الصحية بل فرضت قيوداً تعسفية وحصاراً على دخول المستلزمات الطبية والأدوية المنقذة للحياة وخاصة لذوي الأمراض المزمنة ومنعت المرضى من السفر لتلقي العلاج في الخارج.
- منع دول تحالف الحرب السماح لوزارة الصحة في حكومة الانقاذ الوطني بصنعاء في استيراد كافة الأجهزة والمعدات الطبية الهامة والاساسية خاصة وأن 93 % من تلك الاجهزة قد انتهى عمرها الافتراضي في مختلف المستشفيات والمراكز الصحية وتعذر صيانتها.

- لا زالت رواتب أكثر من 48 ألف موظف في القطاع الصحي على المستوى المركزي والمحلي لم تصرف حتى بسبب نقل البنك المركز من أمانة العاصمة إلى محافظة عدن، بالإضافة إلى انقطاع أكثر من 95% من الأطباء والموظفين عن اداء أعمالهم الصحية جراء نزوحهم وتوقف أو مغادرتهم اليمن، وكذلك توقف اكثر من 60% من المنشآت الصحية عن تقديم خدمات الصحية للمواطنين.
- اغلاق 7 مراكز من مراكز الغسيل الكلويّ من إجمالي 28 مركزاً، وهناك ما يقاربُ 15 مركزاً مُهدداً بالإغلاق في بداية العام 2021م؛
- انعدام 98 صنفاً من أدوية مُنقطعة لا تصنعُ محلياً بحسب الاسم العلمي، (تتفرع إلى مئات الأسماء التجاريّة)؛ وانعدام أكثر من 19 نوعاً من المُستلزمات الطبيّة والتشخيصيّة؛ توقف أكثر من 82 مُستورداً عن مُمارسة أنشطتهم في جلب واستيراد الأدوية والموادّ الصّحيّة المُختلفة؛
- اضطرار أكثر من 14 شركة دوائيّة إغلاق فروعها داخلَ اليمن بسبب القيود التعسّفيّة التي فرضتها دولُ تحالف الحرب على اليمن، ومن تلك القيود منعُ أكثرَ من 3.619 صنفاً ونوعاً من الأدوية والمُستلزمات الطبيّة من استيرادها وادخالها لليمن؛
- ارتفاع نسبة الزيادة في متوسط الاحتياج السّنوي لعشرات الأصناف الدوائيّة من 200 -500%؛
- ارتفاع كلفة أسعار الأدوية بشكلٍ مُضاعفٍ؛ نتيجة تضاعف كلفة النقل والجمارك التي فرضتها دولُ تحالف الحرب، وما تُسمّى حكومة الشرعية في المناطق التي تسيطرُ عليها؛
- انعدام الأدوية والمُستلزمات الطبيّة، وشحة الوسائل والأدوية الوقائية، مثل اللقاحات والأمصال ومياه الشرب النقيّة وتراكم مئات الأطنان من القمامة والنفايات، ممّا أدّى إلى ازدياد حالات الوفاة بين المرضى الذين يعانون من أمراضٍ مُزمنةٍ، كداء السّكري وأمراض القلب والشرايين والفشل الكلوي ومُختلف أنواع السّرطان،
- استهداف دول تحالف الحرب على اليمن مختلف المشاريع المرتبطة بالبيئة كالمياه والصرف الصحي ما نجم عن ذلك انتشار سوء التغذية خاصة في الاطفال والنساء الحوامل، وإصابة العديد من المواطنين بأمراض وأوبئة مختلفة كحمى الضنك والملاريا بالمقابل خفض نسبة كبيرة من الدعم المقدم من المنظمات الدولية للقطاع الصحي.
- ارتفاع نسبة الزيادة في مُعدل الإصابة السّنوية بالسّرطان من (2.3%) قبلَ العُدوان إلى نسبة (5.5%) بعدَ العُدوان نتيجة استخدام دول تحالف الحرب على اليمن الأسلحة المُحرّمة دولياً والمُسرطنة، وارتفع عدد المصابين في مارس 2021م إلى 72.000 ألفاً مصابون بالأورام السرطانية.
- انخفاض نسبة المرضى المُترددين على المركز للمتابعة الدورية في العيادات الاستشارية وقسم الإعطاء الخارجي الخاص بأخذ الجرعة الكيماوية بنسبة (20%) بعدَ العُدوان نتيجة صعوبة الوصول إلى المراكز الصحية بأمان جراء الاستهداف المتكرر للجسُور والطرقات من قبل دول تحالف الحرب على اليمن.
- انخفاض وضعف تقديم خدمة الأشعة التلفزيونية (u/s) وخدمة التدخلات الجراحيّة وخدمة العلاج بالإشعاع بنسبة (50%) بعدَ الحرب على اليمن وصُعوبة الحصُول على المصادر المُشعة والمُعجّل الخطي نتيجة الحصار البري والبحريّ والجويّ، وإغلاق مطار صنعاء الدوليّ وشحة الموارد المالية، وقد تتوقف خدمة العلاج بالإشعاع نهائيّاً نتيجة ضعف كفاءة المصدر المُشع المُتوفر حالياً، الأمرُ الذي قد يسبب كارثة إنسانيّة لمرضى السّرطان.
- توقف تقديم بعض الخدمات التشخيصيّة التي كانتْ تُقدّمُ مجاناً للمرضى في المركز، مثلُ خدمة الفحص المُساعد بتحديد نوع الورم السّرطاني (tumermarker) وخدمة الفحص والتشخيص المُبكر (mamogrphy) نتيجة الحصار وشح الموارد الماليّة وصُعوبة صيانة الأجهزة الطبيّة وتوفير قطع الغيار.
- انعدام وانقطاع (50%) من الأدوية الكيماويّة المطلوبة للمرضى خصوصاً الأدوية المُوجّهة والأدوية التي تحتاجُ إلى نقلٍ في درجات حرارةٍ معينةٍ؛ نتيجة الحصار والحرب على اليمن وإغلاق مطار صنعاء الدوليّ ومُغادرة مُعظم شركات الأدوية العالميّة للبلد.
- انخفاض نسبة توفير الأدوية الأساسيّة والمُضادّات الحيويّة والمحاليل الوريديّة (80%) نتيجة الحصار وشحّ الموارد الماليّة

مياه الشرب والري

48. تعرضتِ المنشآتُ المائية خاصّة خزانات مياه الشرب لتلوثٍ كيميائيّ خطيرٍ بسبب القنابل والذخائر المختلفة التي استخدمتها دولُ تحالف الحرب على اليمن في مُختلف مُحافظات الجمهوريّة اليمنيّة، ما أدّى إلى تفشي العديد من الأمراض المختلفة، ومنها الكوليرا الذي تفشي خلالَ السّنوات الماضية بشكلٍ كبيرٍ لدى ملايين اليمنيين.

49. تفاقم مُعاناة المدنيين في اليمن؛ من خلال صُعوبة حصُول ملايين المدنيين على مياه الشرب النظيفة؛ وصُعوبة وصُول المدنيين إلى المياه النظيفة والحصُول على مياه الشرب النقيّة. وارتفاع مُعدلات احتياجات الملايين من المدنيين لمياه الشرب؛

50. تضرّر مئات الآلاف من الأراضي الزراعية التي تعتمدُ بشكلٍ كبيرٍ على مياه السّدود والحواجز؛

51. يحتاجُ أكثرُ من 15.4 مليون شخصٍ إلى الدّعم؛ للوصول إلى احتياجاتهم الأساسيّة. احتياجات المياه والصرف الصّحي، من بينهم 8.7 مليون في حاجةٍ ماسّةٍ يضطر اليمنيون بشكلٍ متزايدٍ إلى اللجوء إلى آليات التكيّف السّلبية فيما يتعلق بالوصول إلى المياه والصّرف الصّحي والنظافة الصّحيّة والسّلوكيّات، زيادة مخاطر سُوء التغذية بشكلٍ كبيرٍ، وزيادة الأمراض المرتبطة بالمياه والصّرف الصّحي والنظافة العامّة وتفشيها، بما في ذلك الكوليرا وحُمّى الضّنك .ما تزال حماية المدنيين أولوية في اليمن .تتركز بعضُ أعلى مستويات الضّعف في مواقع النازحين، حيثُ يتوفر عددٌ قليلٌ جدًا من الخدمات.

52. حدث تراجعٌ حادٌّ في نسبة تغطية مياه الشرب النقية، حيثُ انخفض مُعدّلُ التغطية من (10% الى 66%)، حيثُ تضرّرتْ خدماتُ قطاع المياه والصّرف الصّحيّ؛ نظراً لقيام دول تحالف الحرب على اليمن باستهداف عشراتِ الخزانات وآبار المياه والغيول ومضخات رفع المياه والتي تعمل بالطاقة الشمسيّة، بالإضافة إلى انقطاع التيار الكهربيّ وانعدام الوقود، وارتفاع مُتوسط تكلفة الوحدة المُنتجة وارتفاع كلفة الصّيانة بنسبة (95 %)، وعدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المالية للعاملين في القطاع. كما تضرّرتِ المرافقُ المائية، وتوقفتْ مشاريعُ المياه في القطاع العام والمُختلط والخاص (توقف أنشطة العديد من المُؤسّسات المحليّة)، وتزايد تدهور الوضع البيئيّ في المُدن والمناطق الحضريّة نظراً لتراكم المُخلفات الصّلبة وتراكم القمامة والأوساخ.

53. يُقدرُ مّن لا يستطيعون الوصولَ إلى مياهٍ نظيفةٍ بـــــ (20.5) مليون إنسانٍ يمنيّ بحاجةٍ إلى المياه ، كما ساهم أيضاً وجودُ حوالي (.4) ملايين نازحٍ داخلياً، الذين يعيشون مع أقاربهم أو في مبانٍ عامّةٍ أو في العراء، في زيادة مُعاناة السّكان وتكاليف الحياة، وتحولتْ كثيرٌ من الأسر التي كانت آمنة غذائيّاً إلى دائرة انعدام الأمن الغذائيّ ، ممّا يشيرُ ذلك إلى زيادة نسبة احتياج الأفراد إلى مياه الشرب وخدمات الصّرف الصّحيّ إلى 80% في ظلّ الحرب مُقارنة بالأعوام السّابقة من تدخل دول تحالف الحرب على اليمن التي سعتْ إلى منع دخول المُشتقات النفطية اللازمة لتشغيل مضخات المياه ، وكذلك قيامها بشنّ غاراتٍ مُباشرةٍ ومُتعمّدةٍ على آبار مياه الشرب واتلاف واحراق المضخات والآلات اللازمة لرفع مياه الشرب من باطن الأرض.

التعليم:

54. تدهور التعليم الاساسي، والتعليم العالي، التعليم الفني والمهني في اليمن بشكل كبير ما سبب إلى فقدان أبناء الشعب اليمني تعليمهم وبناء قدراتهم وإمكانياتهم العلمية والفنية، وذلك لعدة أسباب كانت دول تحالف الحرب على اليمن لها الدور الأساسي في التدهور وذلك كما يلي:

- تضرر أكثر من 3.676 مُنشأة تعليميّة وتربويّة - إجمالي المدارس التي تضررتْ جراءَ استهدافها من دول تحالف الحرب بشكلٍ مُباشرٍ في 22 محافظة، حيث تم تدمير كلي لأكثر من 419 مدرسة وتدمير جزئي لأكثر من 1.506 مدرسة، وتسبب الحرب في إغلاق أكثر من 756 مدرسة، واستخدام 995 مدرسة لإيواء النازحين لعدم وجود اماكن أمنة وجيده لإيواء الالاف من النازحين الذين نزحوا من منازلهم.
- تدميرٌ كلي وجزئي لأكثر من43 جامعة وكلية حكوميّة وأهليّة؛ اختطاف أساتذة الجامعات والكليات واعتقالهم في سُجون دول تحالف الحرب على اليمن؛ اغتيال دكاترة أكاديميين على أيدي تنظيماتٍ إرهابيةٍ وقواتٍ مُسلحةٍ ومليشياتٍ محليّةٍ مواليةٍ لدول تحالف الحرب
- تدمير كلي وجزئي لأكثر من (65) من المعاهد الفنية والتقنية (صناعي، زراعي، تجاري، بحري ..... وغيرها)، وكليات المجتمع، مراكز التدريب المهني، ومكتب التعليم الفني، والمشغل النسوي لتنمية المرأة.

55. أثار وانعكاسات استهداف المنشآت التعليمية في اليمن:

- توقف العمليّة التربويّة والتعليميّة في عددٍ من المدارس والجامعات والمعاهد الفنيّة والتقنيّة عن العمل في مُعظم المناطق التي استهدفتها دول تحالف الحرب على اليمن، بالإضافة إلى النقص الحادّ في النفقات التشغيليّة؛
- نشر الرعب والخوف لدى عددٍ كبيرٍ من الأسر من الحاق أطفالهم في التعليم؛ وارتفاع نسبة تسرّب التلاميذ من المدارس إلى 47% أي 2.9 مليون. توقف آلاف الطلاب من الملتحقين بالمعاهد والجامعات عن الاستمرار في الدراسة بسبب قلة الإمكانيّات الماليّة في أبسط صُورها؛
- لم يعدْ من الممكن استخدامُ واحدةٍ من كلّ خمسِ مدارسَ في اليمن؛ لأنها تضرّرتْ أو دُمّرتْ أو تأوي أسراً نازحة، أو مغلقة؛ بسبب نُزوح كافة الأسر من القُرى، ممّا أدّى إلى إغلاق المدارس الموجودة في تلك القُرى، إلى جانب ذلك نُزوحُ المعلمين من القُرى، ممّا أدّى إلى توقفِ العمليّة التعليميّة في تلك القُرى؛
- أكثرُ من مليوني طفلٍ خارجَ المدرسة، مُقارنة بـ 1.5 مليون قبلَ الحرب؛
- لم يتقاضَ أكثرُ من 194,417 مُعلماً ومُعلمة رواتبهم منذ أغسطس 2016م حتى الآن؛
- توقف 4,435,409 أربعة ملايين وأربعمائة وخمسة وثلاثين ألفاً وأربعمائة وتسعة طلابٍ وطالباتٍ عن التعليم الاساسي؛

- إعاقة طباعة الكتب المدرسيّة منذ 2015م وحتى اصدار هذا التقرير ممّا سبّب نقصاً كبيراً في الكتب والموادّ المدرسيّة الأخرى إلى جانب انعدام الموارد الماليّة الخاصّة بعمليّة طباعة الكتاب المدرسيّ، وإيقاف الدّعم من الدول المانحة، حيثُ ظهر عجزٌ كبيرٌ لوزارة التربية والتعليم في طباعة ما يقارب 56.615.044 كتاباً، أي بنسبة 84.8 %؛
- إضرابات المدرسين بسبب انقطاع صرف مُرتباتهم أدّتْ إلى توقف مُمارسة مهنةِ التعليم؛
- الحالة النفسيّة التي ظهرتْ على كثيرٍ من الطلاب بسببِ سُوء التغذية؛ ونُزوح أسرهم والعمليّات العسكريّة التي تديرُها دولُ تحالف الحرب على اليمن في مُختلف مُحافظات الجمهورية؛
- حرمانُ عشرات آلاف الأطفال من حقهم في التعليم نتيجة عجز أسرهم عن توفير أبسطِ احتياجاتهمُ المتمثلة في وجبة إفطار وكذلك المُستلزمات المدرسيّة؛
- تعرقلُ المئاتِ من الطلاب الدّارسين في الخارج من مُواصلة تعليمهم؛ نتيجة عدم تمكنهم من السّفر عبرَ مطار صنعاء الدّوليّ؛ بوصفه المنفذ الوحيدَ للسّفر إلى خارج اليمن؛
- قطع رواتب المعلمين والأكاديميين طوال فترة الحرب ما أصبح الدخلُ مُتدنيّاً لديهم أو غيرَ مُتاح، فلجأ كثيرٌ منهم إلى مُمارسة أعمالٍ يدويّةٍ؛ لكسبِ لقُمة العيش لأطفالهم، كالعمل في البناء بأجر يومي، أو باتوا باعة مُتجولين، بعدما نفدت مُدخراتهم؛
- وقف ابتعاث الطلاب اليمنيين إلى الخارج.

نزوح وتشرد عدد من الاسر اليمنيين وغير اليمنيين:

56. دولُ تحالف الحرب ومرتزقتهم جعلتْ من مُخيمات النزوح دروعاً وهدفاً مُباشراً لهجماتها العسكريّة، حيث تمّ استهدافُ الكثير من مناطق النزوح ما أسفر عن قتل وجرح المئات من النازحين، مُعظمُهم من النساء والأطفال.

57. يوماً بعدَ يوم تزداد الأزمة الإنسانيّة في اليمن؛ نتيجة استمرار غارات طيران دول تحالف الحرب على اليمن التي تستهدفُ المدنيين، فقد نزح (12.770) نازحاً ونازحةً، حوالي 1.896 أسرة خلال الفترة من يناير – حتى مُنتصف فبراير 2021م، من مُحافظات (الحديدة، مأرب والضّالع)، نتيجة اشتداد المعارك وتصاعد غاراتِ دول تحالف الحرب على المدنيين الذين فروا إلى مناطقَ مأمونةٍ في كلّ من مُحافظات ذمار، صنعاء، أمانة العاصمة، حجّة، بالإضافة إلى مناطقَ مأمونة في مُحافظتي مأرب والحديدة.

58. ارتفع عددُ النازحين في الآونة الأخيرة من نهاية العام 2020م وبداية العام 2021م جرّاءَ الهجمات العشوائيّة التي ترتكبها دولُ تحالف العُدوان بقيادة أمريكا والسّعوديّة على مُختلف القُرى والمدن، ما أدّى إلى نُزوح العديدِ من الأسر من منازلهم تاركين كلّ أمتعتهم فيها، فارين منها إلى أماكنَ مأمونة تنقذُ حياتهم وأرواحهم من قذائف وصواريخ وذخائر تلك الهجمات العشوائيّة والمباشرة عليهم.

59. تشيرُ البياناتُ إلى أنّ مُحافظة الحديدة هي أكثرُ المحافظات تأثراً بالنزوح خلالَ الفترة، حيث استقبلتْ (4.495) نازحاً ونازحة ، والذين نزحوا نتيجة الخُروقات المستمرّة لدول تحالف العُدوان، ومُرتزقتهم في شنّ الغارات الجويّة، والقصف المباشر على مساكن المدنيين في منازلهم وقُراهم ، في حين تأتي كلٌّ من مُحافظتي ذمار ، حجّة في المرتبة الثانية والثالثة في أعداد النزوح الطارئ للفترة 1 يناير -10 مارس 2021م، في حين استقبلتْ مُحافظة عمران (1.984) نازحاً ونازحة منهم (1.312) نزحوا خلال مُوجةِ النزوح الأخيرة.

60. وتشيرُ احصائيّاتُ الجهاتِ الرّسميّة بأنّ إجمالي عدد النازحين من بداية العُدوان حتى 10 مارس 2021م يصلُ إلى ما يزيدُ على أكثر من (4.509.328) نازحاً ونازحةً، حوالي (672.239) أسرةً، وأكثر من 881,280 شخصاً مُتضرّرين جرّاءَ العُدوان.

اللاجئون

61. تدهورتْ أوضاعُ اللاجئين الموجودين في اليمن في كلّ المجالات نتيجة إغلاق مكتب المفوضيّة السّاميّة لشئون اللاجئين لعدّة أشهر تاليةٍ لبدء عمليّات تحالف دول العُدوان، وهذا ما أكدته التقاريرُ الرّسمية التي أشارتْ إلى الشكاوى الجماعيّة لمُمثلي اللاجئين من تدهور كافة الخدمات التي كانتْ تقدمُها لهم المُفوضية عبرَ شركائها التنفيذيين. أثناءَ قيام المُفوضيّة السّاميّة لشئون اللاجئين بنقل بعض اللاجئين من أراضي الجمهوريّة اليمنيّة عبرَ البحر، قامتْ دولُ تحالف العُدوان باستهدافهم بهجماتٍ عسكريّةٍ مُباشرةٍ، أدّتْ إلى قتل وجرح العشرات منهم.

الزراعة والثروة الحيوانية:

62. تدمير واتلاف واعطاب آلاف من المساحات الشاسعة للأراضي الزراعية؛ ونقص حادّ لأعلاف ومُستلزمات الانتاج الزراعي من بذور وأسمدة ومبيدات وغيرها؛ مما أدى إلى تراجع الإنْتَـاج المحليّ من الحبوب بنسبة 50%؛

63. تعذر تسويق المنتجات الزراعية والحيوانية داخلياً وخارجياً؛ وتدني حجم الانتاج الزراعي والحيواني الذي يساهمُ ما نسبته 21% من اجمالي الدخل القومي للدولة؛

64. تراجع إنْتَـاج اليمن من العسل اليمنيّ الأصيل الذي بلغ خلالَ سنوات ما قبل العُدوان أكثر من (25) ألفَ طنٍ في السنة؛

65. استمرار العُدوان على اليمن أدّى إلى إضعاف جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الزراعة .على الرغم من انخفاض أسعار بعض المدخلات الزراعية بشكلٍ موسميّ في يناير 2021، إلا أن المدخلات ما تزال باهظة الثمن، وغالبًا ما تكون ناقصة .تقيد أسعارُ الوقود المرتفعة الأنشطة الزراعية، وخاصة الري .لمواجهة ارتفاع تكاليف الإنتاج، تشيرُ التقاريرُ إلى أن المزارعين تحولوا من المحاصيل المروية إلى الزراعة البعلية، ممّا يؤدي إلى انخفاض الإنتاج، ويعتمدُ أكثرَ على العمالة الأسرية بدلاً من توظيف العمال.

66. ظلتْ أسعارُ العديد من السّلع الغذائية في بداية العام 2021م مُستقرة أو تراجعتْ بشكلٍ طفيفٍ مقارنة بالشهر بالأعوام السابقة، لكنها ما تزالُ تتجاوزُ مُستويات ما قبلَ الأزمة (فبراير 2015) مرتين أو ثلاث مرات .على الرغم من عدم الإبلاغ عن نقصٍ مادي في السلع، إلا أنّ الأسعارَ المرتفعة تحدّ بشدةٍ من وصُول الأسر إلى الكثير من السلع الغذائية والضرورية.

الاختطاف والاعتقال والتعذيب داخل السجون

67. قيام مرتزقة تحالف الحرب على اليمن باختطاف مواطنين أثناء عودتهم أو سفرهم - سواء تجار أو طلاب أو حجاج أو مرضى - من النقاط الأمنية التي يسيطرون عليها وإيداعهم السجون دون أي تهم أو أي مبررات ولا يوجد حتى مسوغ قانوني لإيداعهم السجون وإبقاءهم فيها أكثر من المدة القانونية التي تعد انتهاكاً صارخاً لقواعد واحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

68. تؤكد تقارير إنسانية بأن من تم اعتقاله أو احتجازه أو اختطافه من النقاط أثناء عودتهم أو سفرهم يتم من قبل مرتزقة دول تحالف الحرب لأسباب انتماءهم لعائلات أو مسميات وألقاب ولا توجد عليهم أية تهم أو جنايات.

69. مارست دول تحالف الحرب على اليمن من خلالهم وعبر مرتزقتهم في حق من تم اختطافهم بأبشع انواع التعذيب الجسدي والنفسي ضدهم. وفي حالات كثيرة يصل بهم الامر إلى استغلالهم وممارسة الاتجار بهم من خلال مساومة أهالي المختطفين بدفع مبالغ مالية كبيرة حتى يتم الأفراج عن عائلهم المختطف، ومن ناحية أخرى يقوم المرتزقة ببيع البعض من المختطفين لدول تحالف الحرب خاصة السعودية وتتعمد إيداعهم في سجونها لتعمل على مقايضة الجيش واللجان الشعبية بهم للأفراج عن أسرى تابعين لها.

70. في نهاية شهر ديسمبر 2020م وبداية يناير 2021م قامت قواتٌ مُسلحة تابعة لحزب الإصلاح ومُوالية لدول تحالف العُدوان في مُحافظة مأرب باختطاف ثماني نساءٍ نازحاتٍ من مُخيماتهنّ وأمام مرأى أسرهن وأبنائهن، واقتيادهن إلى جهاتٍ مجهولةٍ وسُجونٍ سريةٍ، وبعدها تم نقلهن إلى مُعتقلاتٍ داخلَ السعودية.

71. قيام مرتزقة دول تحالف الحرب على اليمن باختطاف المرأة اليمنية / سميرة مارش وإرسالها إلى السعودية، وهذا يشكل عيب كبير لدى قبائل اليمن كونها ممارسة خالفت قواعد الشريعة الإسلامية، وعادات وتقاليد واعراف القبيلة اليمنية.

72. قامت الإمارات بإنشاء سجون سرية في المناطق الجنوبية التي تحتلها، وتم إيداع أعداد كبيرة من اليمنين فيها، وتم ممارسة أبشع أنواع التعذيب الجسدي والنفسي بحقهم واغتصاب بعضهم من قبل قيادات إماراتيين، وهذا ما أكدته تقارير منظمات دولية عالمية.

السجون (الاصلاحيات)

73. تعرّضتِ البنية التحتية للإصلاحيات السجون لقصفٍ مُباشرٍ من طائرات دول تحالف الحرب على اليمن وأحدثت فيها خراباً ودماراً بنسبٍ مُتفاوتةٍ، وأدّتِ الهجماتُ الارهابيّة التي نفذتها داعش والقاعدة وغيرها على الاصلاحيات في (عدن، المكلا، لحج، تعز، ردا‌ع، عمران، المحويت) وسيطرت عليها وقامت بنهب وإحراق كلّ الآلات والمُعدات والتجهيزات الخاصّة بالرعاية والاصلاح والتأهيل في كلّ السّجون المذكورة.

74. زادت أوضاع السجناء سُوءاً في السّجون ،فلم تعدْ الكثير من السُّجونُ قادرةً على تقديم أيّ رعايةٍ مُرتبطةٍ بالرّعاية الاجتماعية والصّحيّة والتعليميّة والتأهيل؛ نظراً لانعدام الامكانيّات الماديّة التي تهدّمتْ واحترقتْ وأتلفتْ بسبب هجمات تحالف دول العُدوان وعدم صلاحية ما تبقى من المباني لتقدّمَ هذه الخدمات ،كما أنّ خدمة الرّعاية الصّحيّة والنفسيّة تأثرتْ تأثراً كبيراً وأصبحتْ شبهَ مُنعدمةٍ في كافة السّجون التي تعرّضتْ للعُدوان بسبب انعدام الأدوية ووسائل الرّعاية الصّحيّة الأوليّة داخلَ السّجون وعدم استطاعة مُؤسّسات الدولة الرّسميّة توفيرها في ظلّ الحصار الخانق المفروض وتوقف الخدمات المُقدّمة من الجهات المُجتمعيّة والدّوليّة .

75. وترتب على العُدوان على اليمن وجودُ شبه انعزالٍ للنُزلاء عن المُجتمع بسبب خوف الأهالي من التنقل من منطقةٍ إلى أخرى وبسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض مُستوى الدّخل، كما تقلصت قدرةُ أهالي السُّجناء على زيارة أقاربهم السّجناء، وقلق السّجناء على أنفسهم وعلى أهاليهم، فلم يعدّ كثيرٌ من الأهالي قادرين على زيارة النُزلاء ممّا أدّى إلى تفاقم الوضع المعيشي للنُزلاء وشُعورهم بالعُزلة عن المُجتمع وبخاصّةٍ الأحداثَ والنساء.

76. وظلّ الوضعُ القانونيُّ للنُزلاء طوالَ الفترات الماضية قاصراً وفقاً للقوانين الوطنيّة والمواثيق الدوليّة، فبقتْ مُعظمُ هذه القضايا عالقة بما نسبته 90% وخصُوصاً القضايا المُتعلقة بالقتل والحقّ المدنيّ، وساهم عُدوان التحالف – بقيادة السّعوديّة على اليمن بشكلٍ عام وعلى المّجْمَعاتِ القضائيّة والمُؤسّسات العقابيّة بشكلٍ خاصّ – في مُضاعفة تأخير البتّ في القضايا؛ ليصلَ إلى مرحلة شبه التوقف.

استخدام دول تحالف الحرب على اليمن اسلحة محرمة دولياً:

77. المركز التنفيذي للتعامل مع الألغام كشف عن إحصائية دقيقة عن 8 أنواع من القنابل العنقودية تم استخدامها في اليمن صناعتها أمريكية، وبريطانية، وبرازيلية.

78. وكشف المركز عن 13 نوعاً من القنابل العنقودية لا تحمل أي بيانات لصناعتها وألقيت على عدة مناطق خاصة في المناطق الزراعية كمزارع الجر بمحافظة حجة.

79. يؤكد المركز بأن القنابل العنقودية المكتشفة في مناطق متفرقة بالجمهورية اليمنية بلغت أكثر من 3179 قنبلة عنقودية، وبلغ عدد ضحايا القنابل العنقودية أكثر من 1000 شخص أغلبهم من الأطفال والنساء، سقطوا أثناء تواجدهم في مناطق زراعية والرعي.

80. أشارت منظمة العفو الدولية في تقريرها الصادر بتاريخ 30 اكتوبر 2015م، "إن التحالف استخدم أسلحة محرمة، وأوضحت وبشكل علمي بوجود بقايا نوعين من القنابل العنقودية المستخدمة في القصف الجوي على مدن الجمهورية اليمنية، وهما الذخائر الثانوية من نوع (BLU-97) والقنبلة الناقلة لها من نوع (CBU-97)، ونوع آخر أكثر تعقيداً يحملُ اسم (CBU-105) وهو عبارة عن سلاح مزود بصاعق يعمل بجهاز الاستشعار. حيث إن القنابل العنقودية تنشرُ عشراتِ الذخائر والقنابل على مساحةٍ واسعةٍ (مساحة ملعب كرة قدم). وقد لا تنفجر الكثيرُ من هذه الذخائر الثانوية أو القنابل لحظة ارتطامها بالأرض، مما يجعلها تشكل تُهديداً لقتل كلّ من يلمسُها أو يتعثرُ بها في المُستقبل.

81. أكدت منظمة العفو الدولية في هذا السياق أن" قوات التحالف الذي تقوده السعودية قد استخدمتْ تشكيلة برازيلية الصنع من الذخائر العنقوديّة المحظورة دولياً في إحدى هجماتها على حي سكني في منطقة أحمى في صعدة شمال اليمن، ما أوقع أربعة جرحى وخلف ذخائرَ عُنقوديّة ثانوية خطرة مُلقاة في الأراضي الزراعية المُحيطة".

82. وفي تقرير مشترك لمنظمتي العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش أن تحالف دول العدوان استخدم صواريخَ جو أرض من نوع ((بي جي إم 500/ هاكيم) بريطاني الصنع، وكشفت في تحليل لها بأن هذا النوع من الصواريخ التي تم العثور عليها في عددٍ كبيرٍ من المواقع وبقايا السلاح المُستخدم في المواقع تتطابقُ ومواصفاتِ صاروخ "هاكيم" بي جي إم 500 الذي يُطلق من الجو. بحسب تقارير المنظمة.

83. في 27 نوفمبر 2020م قامتْ طائراتُ دول تحالف العُدوان بقيادة أمريكا والسّعوديّة والإمارات بشنّ غارةٍ جويّة استهدفتْ إسطبلَ الخيول التابع للكلية الحربية بقنبلةٍ أمريكيّةٍ الصّنع من نوع GBU-39 / B Small Diameter Bomb عبارة عن قنبلةٍ انزلاقيةٍ دقيقةٍ مُوجّهة وزنها 250 رطلا وتشير بقايا القنبلة مكان الانفجار بأن القنبلة لبطارية لشركة أمريكية اسمها إيقل بيتشر التكنولوجية Eagle-Picher-Technologies وهي شركة أمريكيّة رائدة في تصنيع البطاريات.

المعاملة السيئة للأسرى اليمنين في معتقلات السعودية وعملائها في اليمن:

84. مارست دول تحالف الحرب والجماعات الموالية لها والمدعومة منها على اليمن العديد من الانتهاكات في حق أسرى الجيش واللجان الشعبية في سجونها كالاعتداء على حياة الأسرى الذين تمّ أسرُهم وقتلهم بمُختلف أنواع القتل، أو من خلال تشويهم والتمثيل بهم وسحلهم في الطرقات، أو من خلال تعذيبهم التعذيب النفسي والمعنوي داخل أماكن الاحتجاز، والتي تنوعت ممارسات دول تحالف الحرب على اليمن في حق الاسرى من الجيش واللجان الشعبية، عدم توفير دورة مياهٍ مُناسبةٍ لعددٍ من المُحتجزين من الأسرى.

85. مارستْ دولُ تحالف الحرب والجماعاتُ المُسلحة المُوالية لها أعمالاً سيئة ومقيتة في حقّ الأسرى من الجيش واللجان الشعبية في جانب الرّعاية الصّحيّة من خلال عدم تطبيب أو مُعالجة أو استدعاء الطبيب المُناسب من قبل القائمين على السّجون التابعة لدول التحالف ومُرتزقتهم؛ لتفقد المرضى من الأسرى أو عند إصابة بعضهم بأيّ مرض عدم تمكين الاسرى من أدوية معينة كانوا يستخدمونها قبل احتجازهم، تعرّض الأسرى لأمراضٍ مُعديةٍ، كالجرب وغيرها جرّاءَ سُوء النظافة داخل غرف الاحتجاز، وعدم تلقيهمُ العلاجَ المُناسبَ.

86. لاقى الأسرى من الجيش واللجان الشعبيّة مُعاناةً شديدةً، وتفاقمتْ أوضاعُهم وتأثرتْ أجسادُهم بسبب سُوء التغذية التي أمعن فيها المسئولون عن الاحتجاز التابعون لدول التحالف ومُرتزقتها.

87. منع الأسرى من الجيش واللجان الشعبيّة المُحتجزين في سُجون دول التحالف والجماعات المُسلحة المُوالية لها من شرب الماء.

88. حرمان الأسرى من الجيش واللجان الشعبيّة في سُجون ومُعتقلات دول التحالف ومُرتزقتها وعملائها من حقهم في مُمارسة شعائرهمُ الدينيّة.

89. استخدمتْ دولُ التحالف ومُرتزقتها صُوراً مُتعددةً من تعذيب الأسرى نفسيّاً، فقد استمرأ العُدوانُ ومُرتزقته استخدامَ أبشع صُور التعذيب النفسيّ على الأسرى وأبرزها التهديدُ والترهيبُ بألفاظٍ نفسيّةٍ حادّةٍ وجارحةٍ، مثل (سنذبحُك، سنقتلك، سنحرقُك، سنلقي بك من أعلى الجبل أو العمارة سنقتل أسرتك.

جرائم وانتهاكات دول تحالف الحرب على أطفال اليمن:

90. الأطفال كانوا ضحايا مئات المجازر الوحشية التي ارتكبتها دول تحالف الحرب على اليمن منذ أولى عملياتها العسكريّة، حيثُ تشيرُ الاحصائياتُ الأوليّة الخاصّة بعدد الضحايا من الأطفال بـ 9 % من اجمالي ضحايا أفعال وجرائم الحرب المباشرة، اما ضحايا الاطفال غير المباشرة فهي اكثر من 66% من عدد الكلي لأطفال اليمن.

91. أصبح أكثرُ من 10 ملايين طفلٍ يعانون آثاراً نفسيّة عميقة، حيثُ أثرتْ سلباً في نمط تفكيرهم ومشاعرهم وسُلوكهم وعلاقتهم بمَن حولهم، في مارس 2021 م وجودُ حوالي 600 ألفِ طفلٍ من الخُدّج يحتاجون إلى الحضانات للبقاء على قيد الحياة وبسبب عدم وجود الوقود لتشغيل تلك.

92. تمّ تسجيلُ وفاةٍ ما بين 5 إلى 6 أطفالٍ يومياً، وأصبح أكثرُ من 5,4 مليون طفل مُعرّضين لخطر أمراض الطفولة مع اغلاق ما لا يقلُّ عن (232) وحدةً صحيّة تقدّمُ خِدْماتِ الرّعاية الصّحيّة والتحصين والتغذية.

93. تأثرتْ - بشكلٍ كبيرٍ - كافة المراكز والدُّور الخاصّة برعاية الأطفال، خاصّة (دُورَ رعاية الأطفال، مراكزَ الطفولة المأمونة لحماية وتأهيل أطفال الشوارع، مراكزَ رعاية الأيتام)، التي تمّ تدميرُ بعضها والبعضُ الآخرُ تمّ إغلاقه بسبب الهجمات العسكريّة لدول تحالف الحرب على اليمن.

جرائم وانتهاكات تحالف الحرب على اليمن بحق المرأة في اليمن:

94. تعرضت المرأة اليمنية في المناطق الواقعة تحت سيطرة الاحتلال السعودي الإماراتي لجرائم القتل والاغتصابات والاختطافات.

95. حرمان المرأة اليمنية من حق التعليم والصحة وانعدام الأمن الغذائي وانتشار الأمراض والأوبئة والآثار النفسية نتيجة الحرب والحصار والنزوح والتشرد.

96. تعرض المرأة لعملية الاجهاض جراء الخوف والفزع التي سببتها دول تحالف الحرب على اليمن.

97. حُرمتِ المرأة اليمنية من الحصُول على الرّعاية الصّحيّة الخاصّة بهنّ، حيثُ أصبحتِ النساءُ الحواملُ يلدنَ في ظروفٍ صحيّةٍ صعبةٍ جداً، وتفقد بعض النساء حياتهنّ بسبب تعقيدات الحمل أو بسبب أمراضٍ كان من المُمكن علاجُها إذا وصلتْ في الوقت المُناسب.

98. أشار تقريرُ صُندوق الأمم المتحدة للسّكان لعام 2020م أنّ أكثرَ من مليونٍ من النساء الحوامل في اليمن يعانينَ من سُوء التغذية، وأنّ أكثرَ من 144,000 امرأة حامل مُعرّضة لخطر الاصابة بمُضاعفات الحمل والإجهاض نتيجة لعدم قدرتهنَّ على الوصُول إلى المرافق الطبيّة والخدمات الصّحيّة.

99. تشيرُ وزارةُ الصّحة في تقرير لها في مارس 2021م بأنّ مليوناً و800 ألفِ امرأةٍ تعاني من سُوء التغذية، نصفُهنّ من الحوامل.

خزان صافر العائم

100. في 20 مارس 2021م حذر المجلس السياسي الأعلى وحكومة الإنقاذ الوطني الأمم المتحدة من استمرارها في وضع شروط خارج الاتفاق الخاص بصيانة الخزان النفطي العائم صافر ، والذي يجسد الرغبة في عدم تنفيذ الاتفاق الأمر الذي يؤكد عدم اكتراثها بالتلوث البيئي في حال نتج تسرب بصافر وتحمل حكومة الإنقاذ الوطني الامم المتحدة المسؤولية الكاملة عن أي تسرب بسبب العراقيل والشروط الغير واقعية وغير المنطقية والخارجة عن الاتفاق الذي تم توقيعه ذات الصلة بصيانة الخزان العائم صافر وكان أخر تلك الشروط التي قدمتها الامم المتحدة " أن خبراء الأمم المتحدة يطالبوا بتأمين دائرة بنصف ستة ميل بحري حول ناقلة صافر كشرط إضافي " وهذا يدل على عجز الامم المتحدة التي تقدمها خدمة لدول تحالف الحرب من أجل إعاقة تنفيذ ما تم التوقيع عليه ،

101. عبرت اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاق الصيانة العاجلة والتقييم الشامل لخزان صافر النفطي العائم والتابعة لحكومة الانقاذ الوطني في صنعاء عن التزامها الكامل بتنفيذ الاتفاق وحرصها الشديد على سلامة البيئة البحرية في البحر الأحمر، داعية الأمم المتحدة لإظهار الجدية في تنفيذ الاتفاق والتوقف عن إطلاق الاتهامات والتصريحات المضللة".

الوضع الأمني

102. تعيش المناطق اليمنية المحتلة تدهوراً وانفلاتاً أمنياً غير مسبوق حيث ترتكب فيها عمليات القتل والاغتيالات والتفجيرات والتقطعات بشكل يومي وهي ممارسات ضمن اهداف دول تحالف الحرب على اليمن لخلق الفوضى المؤدية ال انهيار مؤسسات الدولة ومن تلك الممارسات الاتي:

- دعم الارهاب من خلال تجنيد التنظيمات الارهابية (داعش والقاعدة وغيرها من المنظمات الارهابية) واستقدام العناصر الارهابية الاجنبية لزعزعة الأمن والاستقرار في المحافظات.
- تبادل الادوار بين كلاً من النظامين السعودي والاماراتي في دعم وتمويل المليشيات المسلحة بمختلف المعدات العسكرية الحديثة لأثارة الصراعات البينية بين تلك المليشيات لتحقيق اهدافها الاجرامية.
- استهداف دول العدوان للمجتمع اليمني وسكينته العامة بإدخال مختلف انوع المخدرات والممنوعات واغراق كثير من المناطق اليمنية بتلك المواد والترويج لها بين اوساط المواطنين ودعم تعاطيها بين فئات المجتمع.
- اذكاء الصراعات والاغتيالات وتحديداً في محافظة شبوة من خلال بذل المال والسلاح لمعظم القبائل التي تتصارع فيما بينها بشكل مستمر والتي تجعل معظم القبائل لا يهتمون بمطالبات ما تسمى السلطة المحلية بتوجيه القيادات الأمنية والعسكرية بعدم التدخل لمنع مثل هذه الصراعات القبلية التي تسهل تحالف العدوان تمرير اهدافها وخططها للاستمرار في احتلال المحافظات الجنوبية بالكامل.

الاوضاع المأساوية التي تتعرض لها محافظتي سقطرى والمهرة.

103. ان الموقع الاستراتيجي لمحافظة سقطرى في بحر العرب المطل على الممر الدولي البحري الذي يربط دول المحيط الهندي بالعالم جعلها تتربع على رأس اطماع سيطرة دول تحالف العدوان بهدف السيطرة على منطقة القرن الافريقي وخليج عدن من الجانبين الشرقي والغربي وتلعب دويلة الامارات العربية المتحدة في هذا الامر دوراً مشبوها يفوق مستواها باحتلال محافظة ارخبيل سقطرى البعيدة عن العمليات العسكرية وفي محافظة المهرة تمارس السعودية أعمال عدوانية واجرامية وتقوم بالسيطرة على اهم المنافذ (البرية والبحرية والجوية) وكذا الموارد الاقتصادية للمحافظة وزعزعة الأمن والاستقرار والسكنية العامة فيها ويمارس النظامين السعودي والإماراتي الاعتداءات والإعمال الإجرامية والانتهاكات الإنسانية والاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية في محافظتي المهرة وسقطرى والتي منها :

- السيطرة الكاملة على الموانئ البحرية لمحافظة سقطرى وانشاء قواعد وثكنات عسكرية على اجزاء منها والسيطرة الكاملة على حركة الاستيراد والتصدير داخل المحافظة بكافة اشكالها.
- العبث بأراضي محافظة سقطرى كأكبر محمية طبيعية في المنطقة والبناء على مساحات شاسعة من شواطئها ومنها منطقة (دكسم) المحمية ونهب الطيور النادرة ومختلف الاحياء البحرية في منطقة (محمية ذي حمري) والعبث بالبيئة والنباتات والاشجار النادرة التي تعد من اهم واندر النباتات والاشجار على مستوى العالم ونقل شجرة (دم- الاخوين) الى دويلة الامارات.
- استهداف وطمس المعالم التاريخية والأثرية بمحافظة سقطرى ومنها (قلعة جبل حواري التاريخية).
- انشاء شبكة وابراج اتصالات إماراتية وأخرى سعودية في محافظة سقطرى خاصة بهما وخارج سيطرة وتحكم ما تسمى بالشرعية.
- تنفيذ اطماع النظام السعودي بالوصول الى بحر العرب عبر اراضي محافظة المهرة للحصول على منفذ بحري لتصدير النفط السعودي منه
- انتهاك السيادة الوطنية واحكام السيطرة على كافة منافذ محافظة المهرة وعزلها عن محيطها اليمني ومنع تنقل المواطنين بين مديرياتها وقمع حرية الرأي والتعبير والتضييق على احتجاجاتهم المعيشية وعرقلة الحركة التجارية وعبور البضائع.
- قيام النظام السعودي بدعم الجماعات الارهابية التكفيرية المتطرفة التي نشطت مؤخراً بمحافظة المهرة بدعم مباشر عبر ما تسمى (مركز سلمان) والقاعدة العسكرية السعودية في مطار الغيضة والتي تشك تلك الجماعات خطراً حقيقياً على أمن واستقرار المنطقة.

104. ونتيجة لتلك الممارسات فقد تصاعد وأتسع الرفض الشعبي للتواجد العسكري الإماراتي والسعودي في المحافظات الجنوبية وطلب مواطنو تلك المحافظات برحيل القوات السعودية والاماراتية وحملوها المسؤولية عما ألت إلية الاوضاع المعيشية الصعبة للسكان في الجنوب وانتشار الفوضى والاغتيالات والجماعات المسلحة والجماعات الجهادية الارهابية والحرمان وعدم توفير الخدمات الطبية والكهرباء والمياه والرواتب وانهيار العملة وارتفاع الاسعار وانتشار الفقر والمجاعة والأمراض حيث تحولت حياة المواطنين في المحافظات الجنوبية الى جحيم.

الجرائم والانتهاكات

105. مرت ست سنوات منذ بداية الهجمات العسكرية التي قامت بها دول تحالف الحرب على اليمن بقيادة أمريكا والسعودية والامارات ومرتزقتهم وارتكبت خلالها أبشع الجرائم والانتهاكات في حق المدنيين والأعيان المدنية، ونحن على عتبة العام السابع قامت دول تحالف الحرب بشن الغارات الجوية والقصف المباشر والهجمات العشوائية على الأماكن الآهلة بالسكان والمنشآت المدنية الحيوية في مختلف محافظات الجمهورية، أسفر عنها تدمير المنشآت المدنية والحيوية، وسقوط بعض الضحايا ما بين قتيل وجريح بينهم اطفال ونساء.

106. استمرت دول تحالف الحرب على اليمن عبر جماعاتها المسلحة المتواجدة في الحديدة وما جاورها في خرق اتفاقية استكهولم بشكل واضح لمراقبي الأمم المتحدة (مبعوثي الامم المتحدة في الحديدة التابعين لمبعوث الأمين العام للأمم المتحدة في الحديدة) دون اتخاذ الاجراءات اللازمة ضدهم، حيث قامت بتكثيف تحليق الطيران الحربي والاستهداف المباشر لكثير من المنشآت الحيوية بغارات جوية وقصف المنازل بالهاونات والاسلحة الثقيلة المختلفة على مختلف مديريات محافظة الحديدة.

107. لا زالت القيود التعسفية التي فرضتها دول التحالف في منع دخول السفن والبواخر المحملة بالمواد الاساسية لحياة اليمنين من المواد الغذائية والدوائية ومشتقات النفط والغاز من دخولها إلى ميناء الحديدة قائمة، حيث تستمر دول التحالف بإيقاف ومنع السفن دخولها إلى ميناء الحديدة رغم الاجراءات التي تقوم بها الامم المتحدة في تفتيشها وبعدها السماح لها بالعبور، ولكن تلك الاجراءات والتصريحات التي قدمتها الامم المتحدة ليس لها صفة القوة بسبب تعنت دول التحالف في كسر تلك الاجراءات ومنع دخول السفن إلى ميناء الحديدة.

الإحصائيات

إحصائية ضحايا انتهاكات وجرائم دول تحالف الحرب على اليمن بقيادة السعودية والامارات لخمس سنوات (منذ 26 مارس 2015م وحتى 26 مارس 2021م)

10,882	قتيل		3,821	قتيل		2,394	قتيل	
19,498	جريح		4,183	جريح		2,815	جريح	
القتلى			إجمالي الضحايا			الجرحى		
17,097			43,593			26,496		

الكارثة الانسانية في اليمن... وصمة العار على جبين الإنسانية

108. غضت الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة الطرف لما يتعرض له الشعب اليمني خلال ست سنوات مضت ،والتي وصفت اليمن في كثير من تقاريرها وبياناتها وإحاطاتها المختلفة بأن اليمن يمر بأكبر كارثة إنسانية في العصر الحديث ، وتعلم تلك المنظومة الدولية بأن الوضع الكارثي في اليمن سببها أعمال وممارسات دول تحالف الحرب على اليمن ، التي ارتكبت ابشع الجرائم وعلى رأسها القتل المباشر والتدمير الممنهج لكافة الاعيان المدنية وفرضها حصار شاملاً وقيوداً تعسفية أدى ذلك إلى تجويع المدنيين الذين وصلت حالة الملايين منهم إلى المرحلة الخامسة مرحلة المجاعة وسوء التغذية الحادة ،خاصة الاطفال والنساء .

109. قامت دول تحالف الحرب على اليمن ومن معها من الجماعات الموالية والمدعومة منها وخلال ست سنوات في ارتكاب ابشع الجرائم والانتهاكات الجسيمة في حق اليمن وشعبه، من خلال استهداف الأماكن الاهلة بالسكان كالمنازل ومجالس العزاء والاعراس، والأسواق، وغيرها، وبشكل متكرر وممنهج وصفتها تقارير اصدرتها الامم المتحدة عبر هيئاتها ومنظماتها بأنها جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

110. سنسرد في الجدول الآتي أبرز الجرائم التي ارتكبتها دول تحالف الحرب على اليمن وشعبها خلال ست سنوات:

المنطقة التي قصفت	المحافظة	المديرية	تاريخ القصف	قتلى أطفال	قتلى نساء	قتلى رجال	إجمالي القتلى	جرحى أطفال	جرحى نساء	جرحى رجال	إجمالي الجرحى	إجمالي الضحايا
حي الحمادي	**تعز**	صالة – الجملة	2021-03-04	3			**3**	17		1	**18**	**21**
صالة المنصور للأفراح	**الحديدة**	الحوك – شارع المطار	2021-01-01	1		4	**5**			4	**4**	**9**
انفجار قنبلة عنقودية	**مأرب**	صرواح–وادي حباب	2020-10-01	1			**1**	2	1		**3**	**4**
منزل المواطن / عبد العزيز المصباحي	**الحديدة**	الحوك مدينة أمين مقبل	2020-09-26	2			**2**	1	2		**3**	**5**
محطة وقود للمواطن / طارق المشرقي	**مأرب**	ماهلية–وادي الحمراء	2020-09-13	1		3	**4**	1		1	**2**	**6**
انفجار قنبلة عنقودية	**مأرب**	حريب القراميش بني ربيح	2020-08-07	2			**2**	2			**2**	**4**
مواطنين مسافرين في الطريق العام	**الجوف**	خب والشعف–حراض	2020-08-06	7		1	**8**	6	3	1	**10**	**18**
مزرعة مواطنين	**الضالع**	قعطبة – القرن وشليل	2020-08-04		1	1	**2**	3	1	2	**6**	**8**
انفجار قنبلة عنقودية	**مأرب**	حريب القراميش الحزم	2020-07-27	4			**4**	2			**2**	**6**
منزل المواطن / ناجي مبخوت مرعي	**الجوف**	الحزم – المساعفة	2020-07-15	7	2		**9**	2	1		**3**	**12**
منزل المواطنين / نايف وعاصف مجلي	**حجة**	وشحة – ريد العقل	2020-07-12	7	2		**9**	2	1		**3**	**12**
حي المقاش السكنية	**صعدة**	الصفراء – المقاش	2020-07-01	1	1		**2**	4	2		**6**	**8**
المواطن / مقبل محمد الجمالي (مزرعة)	**صنعاء**	بني مطر – الصباحة	2020-06-10					4	1	1	**6**	**6**
سيارة مواطن في الطرق العام	**صعدة**	كتاف – العقيق	2020-06-10	1		2	**3**					**3**
منزل المواطن / سليمان احمد الناشري	**حجة**	عبس – الجر	2020-05-07	1		2	**3**	3	1		**4**	**7**
منزل المواطن / عبدالله رضوان سفيان	**الضالع**	قعطبة – شليل	2020-04-20	2			**2**	2	1		**3**	**5**
منزل المواطن محمد احمد انعم الصوفي	**تعز**	التعزية – وادي حنش	2020-04-19	2	1		**3**			1	**1**	**4**
منزل المواطن مبارك حسين احمد حسين	**صعدة**	رازح – الجميمة	2020-04-04	2	1	1	**4**					**4**
منزل المواطن احمد محمد عقبي	**صعدة**	الظاهر – قرية بيور	2020-04-03	3			**3**	1			**1**	**4**
منزل المواطن / عادل الاديمي، ومنزل المواطن / هبة موسى	**الحديدة**	الحالي – حي الوحدة	2020-03-26	1		1	**2**	1	2	2	**5**	**7**
منزل المواطن / يحيى قاسم خداميش	**الحديدة**	التحيتا – السويق	2020-02-21		1		**1**	2	1	2	**5**	**6**
حي الشهداء	**الحديدة**	الحالي – 7 يوليو	2020-02-16					6		1	**7**	**7**
منازل آل خفران وآل العفن	**الجوف**	المصلوب – الهيجة	2020-02-15	27	6	2	**35**	18	1	4	**23**	**58**
منزل المواطن / خالد حسين محروس	**صعدة**	سحار – بني معاذ	2020-01-03		1	2	**3**	1			**1**	**4**
المهجرين الافارقة في سوق الرقو	**صعدة**	منبه	2019-11-27	2		10	**12**	2	3	17	**22**	**34**
مبنى الاسرى في كلية المجتمع	**ذمار**	مدينة ذمار	2019-09-01	15		127	**142**	5		50	**55**	**197**
حافلة تقل طلاب في سوق ضحيان	**صعدة**	مجز	2018-08-09	45		8	**53**	58		21	**79**	**132**

المنطقة التي قصفت	المحافظة	المديرية	تاريخ القصف	قتلى أطفال	قتلى نساء	قتلى رجال	إجمالي القتلى	جرحى أطفال	جرحى نساء	جرحى رجال	إجمالي الجرحى	إجمالي الضحايا
استهداف سوق السمك	**الحديدة**	الحالي	2018-08-02	6	5	44	**55**	14	1	120	**135**	190
حفل زفاف بني قيس	**حجة**	بني قيس الطور	2018-04-22	10		17	**27**	45		44	**89**	116
سجن الأسرى في المباحث	**أمانة العاصمة**	شعوب	2017-12-13	9			**40**				**67**	107
لوكندة ومحلات تجارية في سوق الليل	**صعدة**	سحار	2017-11-01	2		27	**29**	12		17	**29**	58
قارب يحمل 162 لاجئ صومالي	**الحديدة**	الدريهمي	2017-03-17	9	10	25	**44**	15	12	68	**95**	139
سجن الزيدية	**الحديدة**	الزيدية	2016-10-29			64	**64**			40	**40**	104
القاعة الكبرى - عزاء آل الرويشان	**أمانة العاصمة**	السبعين	2016-10-08			193	**193**	20		870	**890**	1,083
سوق الهنود	**الحديدة**	الحوك	2016-09-21	7	4	21	**32**	13	5	56	**74**	106
حفار مياه ارتوازي - بيت سعدان	**صنعاء**	أرحب	2016-09-10			27	**27**			80	**80**	107
سوق الخميس الشعبي	**حجة**	مستبأ	2016-03-15	20	1	99	**120**			44	**44**	164
مستشفى أطباء بلا حدود	**صعدة**	رازح	2016-01-17			1	**1**				**0**	1
مستشفى أطباء بلا حدود	**صعدة**	رازح	2016-01-10			4	**4**			12	**12**	16
قوارب صيادين - جزيرة عقبان -	**الحديدة**	الدريهمي	2015-10-22			147	**147**			85	**85**	232
منزل/ محمد صالح غوبة (مخيم عرس)	**ذمار**	سنبان – ميفعة عنس	2015-10-07	22	13	14	**49**	17	8	45	**70**	119
سوق آل مقنع منبه	**صعدة**	منبه	2015-10-01	32	2	62	**96**			35	**35**	131
مدينة العمال - المخاء محطة الكهرباء	**تعز**	المخاء	2015-07-24	23	19	83	**125**	25	32	93	**150**	275
سوق شاجع - زبيد	**الحديدة**	زبيد	2015-05-12	5	7	104	**116**	11	4	65	**80**	196
أحياء سكنية قنبلة نقم	**أمانة العاصمة**	آزال	2015-05-11	4	8	79	**91**	36	16	389	**441**	532
أحياء سكنية قنبلة عطان	**أمانة العاصمة**	السبعين	2015-04-20	3	2	115	**120**	34	20	593	**647**	767
مصنع الحديد - مدينة عدن	**عدن**	التواهي	2015-04-12			12	**12**				**0**	12
مخيم المزرق للنازحين	**حجة**	حرض	2015-03-30	6	3	33	**42**	7	11	42	**60**	102
حافلة نقل مدني - عدن	**عدن**	التواهي	2015-03-30			20	**20**			21	**21**	41
منزل الحبيشي وسليمان	**أمانة العاصمة**	بني الحارث	2015-03-26	14	8	10	**32**	12	20	71	**103**	135